المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

18/06/2015

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

فاعلون حقوقيون مغاربة وأجانب يحاكمون مشروعي القانون الجنائي والمسطرة الجنائية

11036 B

يوسف هنائي

تحولت إحدى قاعات المؤسسة التشريعية في العاصمة الرباط على مدى يومين إلى ما يشبه جلسة محاكمة لمشروعي القانون الجنائي والمسطرة الجنائية، كانت أطرافها وزارة العدل والحريات و المجلس الوطني لحقوق الانسان وفاعلون حقوقيون مغاربة وأجانب.

وشكلت جلسات "إصلاح القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية" فضاء لمناقشة نقاط الاختلاف في مشروعي القانون الجنائي والمسطرة الجنائية المقترحين على البرلمان والتي تثير جدلا واسعا بين هؤلاء الفاعلين، خاصة مسألة الحكم بالإعدام وبعض جوانب الحريات الشخصية والتمييز ضد المرأة.

وتميزت الجلسة العامة بعرض للأستاذ عبد الله اونير عضو اللجنة الجهوية لحقوق الانسان طنجة – تطوان، واستاذ بكلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية – جامعة عبد المالك السعدي والذي ركز خلال مداخلته على المرجعيات المعتمدة والتي من خلالها تم تبني مسودة مشروع القانون الجنائية ، وتطرق لهندسة مشروع القانون الجنائي والتي يلح كل الفاعلين والمهتمين بهذا المجال على أنها لغرض حماية الحياة كمطلب أولي.

كما عرفت الجلسة مداخلة أمينة بوعياش بالنيابة عن ميشيل توبيانا رئيس الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الانسان. وكانت المداخلة تحت عنوان "القانون الاجتماعي والدال الاجتماعي" والتي تناولت خلالها اهمية المشروع الذي يندرج في إطار الاصلاح الدستوري، خاصة الشق المتعلق بحماية الحقوق والحريات.

وفي مداخلة فتوح شاكر عن الوداية الحسنية للقضاة، تم التطرق لمستجدات القانون الجنائي والتي عرفت نقاشا جديا بين مختلف الفئات ومن كافة المشارب، بحيث اعرب عن ان المسودة جاءت بمجموعة من المرجعيات، منها ما يتعلق بالخطاب الملكي لـ 20 غشت 2009، ومنها ما يتعلق بتوصيات هيئات الإنصاف والمصالحة، بحيث منذ الاعلان عن المسودة انصب النقاش حول مواضيع معينة كالإعدام وازدراء الاديان، والافطار العلني، وزعزعة عقيدة المسلم.

كما شهدت هذه الجلسة تدخل كل من سعيد بنعربية مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، اللجنة الدولية للحقوقيين، والذي ناقش مشروع إصلاح القانون الجنائي من زاوية مبدأ الشرعية الذي يحكم أي قانون جنائي، مستحضرا المقاربة التشاركية وما يمكن أن تحققه من إيجاد نص توافقي يحترم مبدأ الشرعية من خلال تشريع النصوص في علاقته مع الواقع.

وعن ربيع الكرامة تدخلت خديجة الروكاني المحامية بهيئة الدار البيضاء، بمداخلة تحت عنوان "تجريم ومعاقبة الجريمة المبنية على النوع"، والتي أكدت من خلالها على أن ما جاءت به مسودة القانون الجنائي قاصر عن أن يفي بالغرض في ما يتعلق بالحماية الجنائية، خصوصا بالنسبة للنساء، مشيرة إلى أن المسودة احتفظت بنفس الفلسفة التقليدية، التي تتعارض مع قيم ومبادئ حقوق الإنسان، وأنها احتفظت ببنية القانون الجنائي الذي يتبنى أولوية أخرى بعيدة عن أولويات حماية الحقوق والحريات الفردية للإنسان.

كما عرف اليوم الثاني من الندوة الدولية التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الانسان، الجلسة العامة الثانية والتي كانت بعنوان "المسطرة الجنائية رهانات إصلاح"، والتي قام بتسييرها فيليب تسكيي مفوض اللجنة الدولية للحقوقيين.

وكانت أولى المداخلات مداخلة السعدية بلمير عضو المجلس الوطني لحقوق الانسان ونائبة رئيس لجنة مناهضة التعذيب للأمم المتحدة بعنوان- الضمانات الاساسية للمحاكمة العادلة مقاربة لجنة مناهضة التعذيب -، كما عرفت الجلسة العامة مشاركة غلال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان ومحام بهيئة خريبكة، والذي تناول موضوع القواعد الاستثنائية للاختصاص مدخل الى الافلات من العقاب. كما عرفت الجلسة العامة مداخلة الاستاذ فريد السموني أستاذ بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية جامعة الحسن الثاني المحمدية بعنوان "مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية، تقييم أولي لبعض الحلول" . وعرفت الجلسة ايضا تدخل أسان جيوما نديداي رئيس الرابطة السينغالية لحقوق الانسان وعضو دائم للجنة التأديبية للمحكمة الجنائية الدولية، الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان بعنوان – مسودة مشروع المسطرة الجنائية ورهانات الوقاية من التعذيب".

وشهدت الجلسة العامة الثانية من اليوم الثاني للندوة مشاركة كل من محمد شماعو محام بهيئة الرباط عن جمعية هيئات المحامين بالرباط الذي قدم قراءة نقدية في مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية، كما شهدت هذه الجلسة مشاركة انس سعدون نائب وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بسوق اربعاء الغرب وعضو نادي قضاة المغرب، والذي قدم عرضا حول عدالة الاحداث وتجربة خلايا التكفل بالاطفال والنساء ضحايا العنف، كما عرفت الجلسة الثانية أيضا مساهمة محمد احداف أستاذ بكلية العلوم القانونية الاقتصادية و الاجتماعية – جامعة مولاي اسماعيل مكناس – بعنوان – ملاحظات حول النسق المسطري الجنائي على ضوء قرينة . كما أشار الى انه هناك حقيقتين السعي بشكلانية الى الدفاع عن البراءة والعدالة دون البحث عن هوية قانونية لنظامها، وعرفت الندوة ايضا مداخلة مصطفى الريسوني محام – نقيب سابق وعضو في هيئة الإنصاف و المصالحة، والذي تحدث عن سياسة الانصاف والمصالحة والتي ترمي إلى قانون يضمن حقوق المواطن في كل المجالات، تماشيا مع المبادئ العامة لتوصيات هيئة الانصاف والمصالحة.

وقدم الأستاذ محمد بزاز ، عضو اللجنة الوطنية للقانون الدولي الانسان الذي استعرض بالتفصيل الرأي الاستشاري للجنة الذي قدمه بخصوص مشروع القانون الجنائي.

وللإشارة، كانت الجلسة الافتتاحية لجلسات الندوة الدولية حول "إصلاح القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية" قد انتهت على إيقاع تباين وجهات النظر بخصوص مسألة الاعدام.

مجلس اليزمي يعد قانونا جديدا بشأن التعذيب

27/05/14

الرباط - **خالد فاتيحي**
(صحافي متدرب)

كشف إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن انكباب المجلس على إعداد قانون جديد سيتم إصداره قريبا، يحمل طموح الاضطلاع بدور آليات التظلم الأربعة المتعلقة بالتعذيب، الإعاقة، الأطفال والتمييز، مضيفا أن المجلس يهدف إلى لعب أدواره ومهامه المنوطة به على أكمل وجه.

جاء ذلك في أعقاب حفل توقيع اليزمي، بمعية ميشيل كوهلر، مدير الحوار المتوسطي باللجنة الأوربية، على اتفاق توأمة مؤسساتية، أول أمس الثلاثاء بمقر المجلس بالرباط، بين المجلس والاتحاد الأوربي، ترمي إلى تعزيز القدرات التنظيمية والتقنية للمجلس.

وستشرف ثلاث مؤسسات دولية على تنفيذ مشروع الاتفاقية، الذي يمتد إلى 24 شهرا، من خلال تجمع يضم بالإضافة إلى اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان بجمهورية فرنسا، معهد لودويج بولتزمان لحقوق الإنسان بالنمسا، ومركز التعاون القانوني الدولي بهولندا.

وأشاد اليزمي، بالأهمية التاريخية لهذه التوأمة، التي ستدعم إنشاء مركز التكوين في مجال حقوق الإنسان التابع للمجلس، مشيرا إلى ضرورة تقوية وتعزيز دينامية المجتمع المدني والشركاء المؤسساتيين والقطاع الخاص.

من جانبه، قال ميشيل كوهلر، مدير الحوار المتوسطي باللجنة الأوربية، خلال حفل التوقيع « إننا نبني تعاوننا على أساس قيم مشتركة نأمل النهوض بها. ويجب أن تلعب حقوق الإنسان، كموضوع أفقي يخترق كل المجالات، دورا مركزيا في تعاوننا.

وشدد المتحدث ذاته، على ضرورة أن تضطلع هيئات المجتمع المدني والمؤسسات من قبيل المجلس الوطني لحقوق الإنسان بدور أساسي في هذه الدينامية من أجل تعزيز العديد من القطاعات كالعدالة وحقوق الإنسان. «.

ويهدف المشروع، الممول من لدن الاتحاد الأوربي بغلاف مالي يبلغ أزيد من 13 مليون درهم، إلى تعزيز القدرات التقنية لأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان وطاقمه الإداري ولجانه الجهوية من أجل حسن الاضطلاع بهامهم واختصاصاتهم في مجال حقوق الإنسان، وكذا إرساء الهيكلة التنظيمية الجديدة للمجلس ومواكبة تبني مقاربة الجودة.

ندوة دولية و9 منظمات وطنية ودولية لمناقشة القانون الجنائي والمسطرة الجنائية

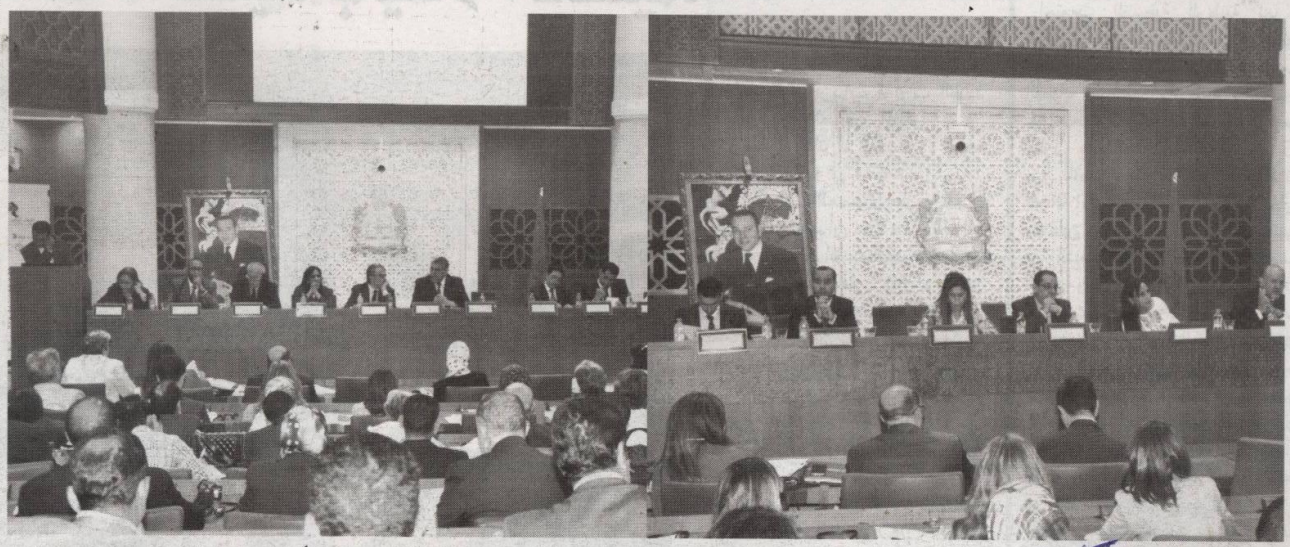

◆ رشيد قبول

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الودادية الحسنية للقضاة، نادي القضاة، الجمعية المغربية للمرأة القاضية، جمعية هيئة المحامين بالمغرب، تحالف ربيع الكرامة، الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، اللجنة الدولية للحقوقيين والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، ندوة دولية حول «القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية: رهانات إصلاح»، وذلك يومي الإثنين 15 والثلاثاء 16 يونيو الجاري بمقر مجلس النواب بالرباط.

وتأتي هذه الندوة، التي تحظى كذلك بدعم موقع العلوم القانونية، في إطار شراكة لمنظمات حقوقية والجمعيات المغربية الرئيسية لمهنيي القضاء.

أشغال هذه الندوة الدولية، التي افتتح أشغالها مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، شهدت أكثر من 50 مداخلة من قضاة ومحامين وأساتذة جامعيين من كليات: طنجة، سلا، أكادير، وجدة، مكناس، الرباط، فاس، المحمدية ومراكش، كما أغنى أشغالها مجموعة من المتخصصين في القانون والباحثين من تونس، الأردن، فرنسا، سويسرا والسينغال.

الندوة التي أشرف عليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان تأتي «انطلاقا من القناعة المشتركة لهذه المؤسسات والجمعيات المنظمة بالأهمية الاستراتيجية للإصلاح الجاري حول القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية»، الذي «يجب أن يأخذ بعين الاعتبار - وفق المنظمين - المقتضيات المتقدمة التي أتى بها دستور 2011، وتوسيع ممارسة المغرب الاتفاقية والتوافق الواسع حول توصيات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة والتطورات الدولية الأخيرة المرتبطة بالأنظمة الجنائية الوطنية».

وقد توخت الندوة تحقيق هدفين رئيسين يتمثلان في تحديد الرهانات الأساسية لإصلاح التشريع الجنائي من خلال مسودتي مشروعي القانون الجنائي والمسطرة الجنائية؛ ومن جهة أخرى تحديد التعديلات الرئيسية التي يمكن إدخالها على مسودتي مشروعي القانونين، في أفق وضع سياسة جنائية قائمة على حقوق الإنسان.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد ساهم في النقاش العمومي المتعلق بإصلاح العدالة، بشكل عام، وبعض الجوانب الأساسية من المنظومة الجنائية، بشكل خاص، من خلال مجموعة من الإصدارات (مكافحة الإرهاب، مكافحة العنف ضد النساء، العقوبات البديلة...).

كما قدم المجلس مقترحات تتعلق بالقضاء العسكري، المسطرة الجنائية، النظام الأساسي للقضاة وتنظيم المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

فاعلات: حقوق المرأة لم ترْقَ لما جاء به الدستور

هسبريس – محمد الراجي

على الرّغم من الخطوات التي حقّقها المغربُ في مجال النهوض بحقوق النساء، منذُ الشروع في تطبيق مدوّنة الأسرة الجديدة سنة 2004، إلّا أنّ ما تحقّق لحدّ الآن، ما زالَ لا يرْقى إلى مطالبِ الحركة النسائية في المغرب، خصوصا بعْدَ إقرار دستور 2011، والذي رفَع سقْف حقوق المرأة المغربية.

ففي ندوة صحافية عقدها اتحاد العمل النسائي، ونوقشتْ فيها الانشغالات الراهنة للحركة النسائية بالمغرب، والمتعلقة أساسا بالمساواة والمناصفة ومحاربة كافّة أشكال التمييز، عبّرتْ فاعلات حقوقيّات عنْ عدم رضاهُنَّ عمّا تحقّق للمرأة المغربية، في هذه المجالات الثلاث.

واعتبرت زهرة وردي، أنَّ مُدوّنة الأسرة، وإنْ كانت متقدّمة، إلّا أنّ ثمّة تناقضا بيْن نصوصها وبيْن الحقوق الأساسية للمرأة، مشيرة إلى استمرار "التحايُل" من أجْل التعدّد، وتزويج القاصرات، وإلى مسألة الولاية، التي قالتْ إنّها ما زالتْ بيد الزوج، وأضافت "وهذا يتعارضُ مع التوجّه الحقوقي لدستور 2011".

وفي مقابل التنويه بتنصيص الدستور على إحداث هيأةٍ للمناصفة ومكافحة كافّة أشكال التمييز ضدّ المرأة، انتقدتْ زهرة وردي المشروع الذي أعدّته وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، قائلة إنّه غيّبَ مقترحات الحركة النسائية، "وتعاملَ معها شكليّا، حيثُ لمْ تنعكس على مسوّدة المشروع".

وانتقدت المتحدّثة طريقة إعداد مشروع هيئة المناصفة ومحاربة كافّة أشكال التمييز ضد المرأة، قائلة إنّ المشروع لم يستحضر مبادئ الدستور ومقتضياته، والمواثيق الدوليّة ذات العلاقة بحقوق المرأة، معتبرة أنّ المذكّرة التقديمية للمشروع كانت متقدّمة مقارنة مع نصّ المشروع "وكأنّ لا علاقة بينهما".

ويبْدو أنَّ العلاقة بين الحكومة والحركة النسائية ستشهد شدّا وجذبا بشأن مشاريع القوانين ذات العلاقة بحقوق المرأة، ففي حين دعت وردي إلى إعادة النظر في مشروع هيئة المناصفة، وذلك بمراعاة مقتضيات الدستور والمواثيق الدولية، رُفعتْ مطالبُ بالضغط على الحكومة، "للحيلولة دون انحراف مشاريع القوانين عن المسار الذي رسمته الحركة النسائية".

وبخصوص موضوع الإجهاض، أبْدى اتحادُ العمل النسائي عدم رضاه عمّا خلُصتْ إليه نتائج المشاورات التي باشرتها كل من وزارتي العدل والحريات والأوقاف والشؤون الإسلامية بمعيّة **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، والتي قُدّمتْ خُلاصاتها إلى الملك قبْل أسابيع، ووصفَ الاتحاد نتائج المشاورات بـ"المخيّبة للآمال".

وقالتْ لطيفة اجبابدي إنّ ملفّ تقنين الإجهاض أحيلَ على التحكيم الملكي "بسرعة"، معتبرةً أنّ أسلوب المشاورات، و"صيغة الحسم في الاختيارات" التي تمّ اعتمادها، هيَ التي أدّتْ إلى عدم توسيع الحالات التي يُسمح فيها بالإجهاض، وأضافت "الحالات التي سيُسمح فيها بالإجهاض بناء على نتائج المشاورات لنْ تفضي إلى حلّ مشكل الإجهاض السري".

وعلى الرغم من تأكيدها على أنّ الحالات التي سيُسمح فيها بالإجهاض "مُهمّة"، إلا أنّ اجبابدي اعتبرت أنّها "لن تحلّ المشكل لكونها لا تمثّل سوى 10 في المائة من حالات الإجهاض السرّي في المغرب"، وأضافت "لابدّ من أخذ باقي الحالات بعيْن الاعتبار، والبحث عن علاج للدوافع التي تدفع النساء إلى اتخاذ هذا القرار الصعب".

وفي حين أوضحت اجبابدي أنّ اتحادَ العمل النسائي معَ السماح بالإجهاض في فترة معيّنة (قبْل أن يصير الجنين كائنا حيّا)، قالت فاطمة مغناوي "نحنُ نعتبر أنّ النقاش حوْل الإجهاض لا زالَ مستمرا، رغم تقديم خلاصات المشاورات"، وتابعتْ "نحنُ ضدّ تجزيء الموضوع، ويجبُ أنْ يكونَ النقاش مرتبطا بحقّ المرأة في الصحة".

من ناحية أخرى، قالتْ عائشة لحيان، حينَ حديثها عن مسوّدة مشروع القانون الجنائي، إنَّ مُعدّي المشروع كانَ بإمكانهم أنْ يُلغوا عقوبة الإعدام، وذلك بالرجوع إلى الأعراف الأمازيغية التي كانتْ سائدة في المغرب، "حيثُ كان المجتمع متسامحا، وكانَ يضعُ عقوباتٍ لردْع المجرمين، بَدلَ الإعدام، لكنّ الحكومة لم تستحضر هذه الأعراف"، تقول لحياني.

بوفيل: المغرب من أفضل حلفاء إسبانيا حاليا

إدريس التكي*

أكد رئيس نادي أصدقاء المغرب في إسبانيا، بيدرو بوفيل الذي يزور حاليا المملكة ضمن وفد يمثل النادي، أن المجتمع الإسباني مدعو حاليا لإدراك ان المغرب يعد حاليا من بين أفضل حلفاء إسبانيا، سواء بالنسبة للتنمية الاقتصادية أو الأمن والسلم الإقليميين.

وأبرز بوفيل، في تصريح على هامش هذه الزيارة، أن نادي أصدقاء المغرب في إسبانيا، الذي أحدث نهاية سنة 2014 بمدريد، يسعى إلى "وضع حد للطابوهات والصور النمطية التي لاتزال سائدة داخل بعض الأوساط في المجتمع الإسباني والتي لا تدرك أن المغرب بلد قد تطور، وبلد حديث".. وأضاف: "هذه الزيارة هي أول اتصال لنا كي يتحقق لنا اطلاع أفضل ونتمكن من نقل ما لمسناه في عين المكان ومباشرة في الميدان، خاصة عبر سلسلة من اللقاءات التي أجريناها"، مشيرا إلى ان هذه الأخيرة كانت "إيجابية جدا" وخولت لأعضاء وفد النادي تبادل الرؤى مع المسؤولين المغاربة.

وأبرز بوفيل أن أعضاء وفد النادي أعجبوا بالتقدم الذي حققته المملكة، خاصة في مجال حقوق الإنسان، موضحا أن الوفد التقى مسؤولي **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وكذا ممثلي منظمات المجتمع المدني والدفاع عن حقوق الإنسان.. وأكد أن اللقاءات مع المسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني والباحثين الجامعيين مكنت أعضاء الوفد من تقييم منصف للتقدم الذي تحقق في جميع المجالات.

من جهة أخرى، شدد بوفيل على أن العلاقات الجيدة بين المغرب وإسبانيا ينبغي أن تعطي ثمارا وتتعزز. وقال: "نرغب في أن يستديم التناغم الجيد والعلاقات الجيدة القائمة حاليا، بما يساعدنا في المضي قدما نحو الأمام لأننا مجبرون على الكفاح من أجل الحرية والسلم، وكذا فهم أن لدينا مهمة، كأوروبيين وكمغاربة وكأفارقة، تتمثل في توحيد التنمية والدفع بها أيضا في باقي القارة الإفريقية".. وأوضح بوفيل أن نادي أصدقاء المغرب في إسبانيا يعمل على تعريف المجتمع الإسباني بالتقدم الكبير الذي تحقق بالمغرب.

http://www.enewsna.com/mo-ar/Procces/Show?NewsId=2521

تفاصيل محاكمة الشاذين لحسن بودامي ومحسن النايم أمام ابتدائية الرباط

كواليس اليوم: مكتب الرباط

شهدت قاعة المحكمة الابتدائية بالرباط، يوم أمس الثلاثاء، جلسة جديدة لمحاكمة الشاذين الجنسيين، لحسن بودامي ومحسن النايم.

ولم تجد المحكمة أي انزعاج من حضور ممثلين لمنظمة هيومن رايتس ووتش ومراقبين للمحاكمة من الهيئة الجهوية لحقوق الإنسان حضرا بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك في إطار ضمان المحاكمة العادلة لهاذين الشاذين الجنسيين، اللذين أساءا إلى وطنهما ومواطنيهما بالممارسات الشاذة التي أقدما على ارتكابها قبل أيام في باحة مسجد حسان بالعاصمة الرباط.

وكانت هيئة الدفاع خلال محاكمة اليوم عن الظنينين المتابعين بتهمة "الشذوذ الجنسي" و"الإخلال العلني بالحياء" مكونة من أربع محامين، اثنان منهما ينتميان للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، المعروفةلا بتضامنها ودعمها لقضايا الشواذ جنسيا.

وقد بدأت محاكمة الشابين على الساعة الثانية وعشرون دقيقة زوالا واستمرت إلى حدود الساعة الثالثة وأربعون دقيقة.

وبعد تقديم القضية من طرف رئيس الجلسة، جاءت مرحلة طرح الأسئلة على المعتقلين واللذان حاولا الإنكار ضدا على اعترافاتهما الواضحة والصريحة في محاضر الضابطة القضائية.

على الساعة الثالثة والنصف أعلن رئيس الجلسة تأجيل إصدار الحكم إلى 19 يونيو الجاري.فطالب المحامون بالسراح المؤقت للمعتقلين لكن طلبهم ووجه بالرفض.

http://www.cawalisse.com/78436/06/15/36/19

ندوة دولية بالمغرب تناقش الخلاف المحتدم حول عقوبة الإعدام

عبدالحق بن رحمون

أوضح وزير مغربي، في ندوة دولية، حول إصلاح القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، احتضنها مقر البرلمان، من تنظيم **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** وجمعيات حقوقية أن الخلاف المحتدم حول عقوبة الإعدام يتخذ طابعا دوليا وليس إشكالا وطنيا، وأضاف مصطفى الرميد وزير العدل والحريات أنه من الضروري التدقيق في عبارات الفصل 20 من الدستور والسياق الذِي جاءت فيه، موضحا أنه لا يوجد في المواثيق الدولية ما يمنع العقوبة، ما عدا البروتوكول الاختياري الملحق بالبعد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

كما تحدث مصطفى الرميد عن الخطوة التي أقدم عليها المغرب من خلال إعادة النظر في عقوبة الإعدام برسم تشريعه الحالي، من خلال تقليص الجرائم المفضية إلى الإعدام من 31 سابقا إلى8، تنضاف إليها ثلاث جرائم أخرى ضد الإنسانيَة وذات صلة بالإبادة

على صعيد آخر، أكد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة، بباريس، إن البرنامج القطري، الذي وقعته الرباط مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين، سيساهم في تعزيز التقارب بين المغرب والمنظمة وتيسير التحاق المغرب بركب الدول الصاعدة، مضيفا، وذلك وفقا لتوجيهات العاهل المغربي.هذا ويذكر أن المغرب يعد ثالث دولة في العالم بعد البيرو وكازاخستان توقع على هذا البرنامج، مما يدل على الثقة التي يحظى بها لدى هذه المنظمة وعلى مصداقية التزاماته وجهوده الإصلاحية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية. ومن ملاعب السياسة والاقتصاد، إلى ملاعب كرة القدم، نفت الرباط الاتهامات الموجهة إلى مسؤولي لجنة ترشيح المغرب لكأس العالم 1998، واعتبرتها باطلة، والتي مفادها وجود محاولة مزعومة للرشوة، من أجل الحصول على تنظيم هذه المنافسة الرياضية. كما كشف بلاغ للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم واللجنة الوطنية الأولمبية المغربية، أن الادعاءات، التي أوردتها بعض الجرائد المغربية، تذهب إلى حد النيل من ذاكرة مسؤولين رياضيين راحلين كافحوا، في ذلك الحين، من أجل ترشيح المغرب، مشيرا إلى أن هذه الادعاءات تهدف إلى الإساءة لصورة بلد وضع احترام قيم النزاهة والإنصاف، على الدوام، في مقدمة مبادئه الأساسية. على صعيد آخر، وبباريس وقع يوم الإثنين عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة والأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية انيجل غوريا على بروتوكول اتفاق بتنفيذ برنامج البلد بين المغرب والمنظمة. وسيمكن هذا البرنامج الذي يدخل حيز التنفيذ عقب التوقيع عليه، ويستمر لفترة سنتين قابلة للتجديد، من تسهيل انضمام المغرب لمختلف الآليات القانونية للمنظمة إلى جانب التتبع والتقييم والتحليل المقارن للممارسات السياسية للمغرب بالنظر للمعايير والممارسات المثلى للمنظمة بغية تشجيع الإصلاحات وكذا الشفافية الحكومية إزاء المواطنين. ويهدف تعزيز وتعميق التعاون بين الطرفين بعدة جوانب منها لاستثمارات والتجارة والعولمة والحكامة العمومية والتنمية الترابية والجبايات والتربية والإدماج الاجتماعي والتشغيل والسياحة. ومن أهداف البرنامج تشجيع انضمام المغرب إلى آليات المنظمة وتفعيل معايير وأفضل ممارسات المنظمة وتطوير برنامج الإصلاحات بالمغرب في مختلف مجالات السياسات العمومية. وحسب مصدر رسمي لـ الزمان فإن البرنامج يتيح للطرفين التعاون في مختلف المجالات من بينها الدراسات المشتركة ودراسة السياسات الوطنية بالمغرب وتبادل المعلومات وتقاسم المعطيات الإحصائية وكل المعلومات التي من شأنها أن تشكل قاعدة لأفضل التحليلات من قبل الطرفين. من جهة أخرى، وحسب ذات المصدر فإن الطرفين يلتزمان بموجب البرنامج أيضا بتنظيم تظاهرات ومؤتمرات وورشات مشتركة والمشاركة في التظاهرات والأنشطة ذات البعد الإقليمي والنهوض بمشاركة المغرب في هيئات ومشاريع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وأوضح ابن كيران على هامش توقيعه على بروتوكول الاتفاق الخاص ببرنامج التعاون البرنامج القطري إلى جانب الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين أنجيل كريا الأهمية التي يوليها شخصيا وكذا الحكومة للشراكة الاستراتيجية مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين كأرضية مشتركة لتبادل أفضل الممارسات والمعايير والتقييمات المتبادلة للسياسات العمومية مؤكدا حرص المغرب على تعزيز هذه الشراكة والرقي بها نحو آفاق أرحب في المستقبل المنظور. وأضاف رئيس الحكومة أن المشاريع المقررة في إطار هذا البرنامج تستجيب تماما لحاجيات المغربوتتوافق مع الجدول الزمني للإصلاحات المتخذة أو التي توجد في طور التنزيل من طرف الحكومة.

http://www.kifache.com/73191

4ème édition de la Nuit blanche du cinéma et droits de l'Homme

La migration à l'honneur les 26 et 27 juin à la BNRM

L'Association des rencontres méditerranéennes du cinéma et des droits de l'Homme (ARMCDH) organise la quatrième édition de la Nuit blanche du cinéma et des droits de l'Homme sur le thème « Migration », les 26 et 27 juin 2014 sur l'esplanade de la Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc (BNRM).

Après « les Printemps arabes », « les droits des Femmes » et « la Justice », la question de la migration vient aussi au cœur des débats concernant la liberté, la dignité humaine et la citoyenneté. Cette thématique nous montre, une fois de plus, comment le regard cinématographique engage la réflexion sur les droits humains.

Comme à l'accoutumée, vendredi 26 juin, la Nuit blanche cinéma et migration commencera par une veillée de projection des films en plein air de 20h00 jusqu'au lever du soleil. Des fictions, documentaires et films animés sont programmés représentant cinq pays (Belgique, France, Maroc, Italie, Palestine) :

- Une girafe sous la pluie de Pascale Hecquet (Belgique)
- Nos mères, nos daronnes de Bouchra Azzouz (France)
- Aji-bi, femmes de l'horloge de Raja Saddiki (Maroc)
- Terraferma d'Emanuele Crialese (Italie)
- On the Bride side de Antonio Augugliaro, Gabriele Del Grande et Khaled Soliman Al Nassiry (Palestine / Italie)
- Samba de Éric Toledano, Olivier Nakache (France)

Le lendemain de la nuit blanche, samedi 27 juin à 21h30, l'auditorium de la Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc (BNRM) accueillera la table ronde sur le thème 'les migrants face aux Etats' qui abordera avec d'éminents intervenants la question de la migration de différents points de vues : développement, représentations et politiques des Etats.

Sont attendus: Aminata Traoré (femme politique, militante altermondialiste et ancienne ministre de la culture du Mali), Peggy Derder (historienne, auteure du livre Idées reçues sur les générations issues de l'immigration), Mehdi Alioua (sociologue, enseignant-chercheur à l'Université internationale de Rabat – UIR et président du Groupe antiraciste de défense et d'accompagnement des étrangers et migrants – GADEM), ainsi qu'un représentant de l'Organisation internationale pour les migrations (OIM).

La Nuit blanche « cinéma et migration » est un évènement organisé avec l'appui de du Centre Cinématographique Marocain (CCM), La Confédération Suisse, l'ONU FEMMES, le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME), le Haut commissariat aux réfugiés (HCR), la Fondation Orient occident (FOO), l'Organisation internationale pour les migrations (OIM), la Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc (BNRM), l'European Endowement for Democracy (EED), la Fondation Ajial pour la promotion des droits de l'Homme, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) ; ainsi que plusieurs partenaires médias : Hit Radio, Maghreb Agence Presse (MAP), Sortir Mag, TelQuel.ma, 2M, Onorient, E-Joussour et HuffPost Maroc.

Il convient de rappeler que l'ARMCDH a été créée en 2010, ayant comme mission de promouvoir la culture des droits humains à travers le cinéma.

http://www.e-joussour.net/fr/content/4%C3%A8me-%C3%A9dition-de-la-nuit-blanche-du-cin%C3%A9ma-et-droits-de-l%E2%80%99homme-la-migration-%C3%A0-l%E2%80%99honneur-les

فاعلات: حقوق المرأة لم ترْقَ لما جاء به الدستور

هسبريس – محمد الراجي

على الرّغم من الخطوات التي حقّقها المغربُ في مجال النهوض بحقوق النساء، منذُ الشروع في تطبيق مدوّنة الأسرة الجديدة سنة 2004، إلّا أنّ ما تحقّق لحدّ الآن، ما زالَ لا يرْقى إلى مطالبِ الحركة النسائية في المغرب، خصوصا بعْدَ إقرار دستور 2011، والذي رفَع سقْف حقوق المرأة المغربية.

ففي ندوة صحافية عقدها اتحاد العمل النسائي، ونوقشتْ فيها الانشغالات الراهنة للحركة النسائية بالمغرب، والمتعلقة أساسا بالمساواة والمناصفة ومحاربة كافّة أشكال التمييز، عبّرتْ فاعلات حقوقيّات عنْ عدم رضاهُنَّ عمّا تحقّق للمرأة المغربية، في هذه المجالات الثلاث.

واعتبرت زهرة وردي، أنَّ مُدوّنة الأسرة، وإنْ كانت متقدّمة، إلّا أنّ ثمّة تناقضا بيْن نصوصها وبيْن الحقوق الأساسية للمرأة، مشيرة إلى استمرار "التحايُل" من أجْل التعدّد، وتزويج القاصرات، وإلى مسألة الولاية، التي قالتْ إنّها ما زالتْ بيد الزوج، وأضافت "وهذا يتعارضُ مع التوجّه الحقوقي لدستور 2011". وفي مقابل التنويه بتنصيص الدستور على إحداث هيأةٍ للمناصفة ومكافحة كافّة أشكال التمييز ضدّ المرأة، انتقدتْ زهرة وردي المشروع الذي أعدّته وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، قائلة إنّه غيّبَ مقترحات الحركة النسائية، "وتعاملَ معها شكليّا، حيثُ لمْ تنعكس على مسوّدة المشروع".

وانتقدت المتحدّثة طريقة إعداد مشروع هيئة المناصفة ومحاربة كافّة أشكال التمييز ضد المرأة، قائلة إنّ المشروع لم يستحضر مبادئ الدستور ومقتضياته، والمواثيق الدوليّة ذات العلاقة بحقوق المرأة، معتبرة أنّ المذكّرة التقديمية للمشروع كانت متقدّمة مقارنة مع نصّ المشروع "وكأنّ لا علاقة بينهما".

ويبْدو أنَّ العلاقة بين الحكومة والحركة النسائية ستشهد شدّا وجذبا بشأن مشاريع القوانين ذات العلاقة بحقوق المرأة، ففي حين دعت وردي إلى إعادة النظر في مشروع هيئة المناصفة، وذلك بمراعاة مقتضيات الدستور والمواثيق الدولية، رُفعتْ مطالبُ بالضغط على الحكومة، "للحيلولة دون انحراف مشاريع القوانين عن المسار الذي رسمته الحركة النسائية".

وبخصوص موضوع الإجهاض، أبْدى اتحادُ العمل النسائي عدم رضاه عمّا خلُصتْ إليه نتائج المشاورات التي باشرتها كل من وزارتي العدل والحريات والأوقاف والشؤون الإسلامية بمعيّة **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، والتي قُدّمتْ خُلاصاتها إلى الملك قبْل أسابيع، ووصفَ الاتحاد نتائج المشاورات بـ"المخيّبة للآمال". وقالتْ لطيفة اجبابدي إنّ ملفّ تقنين الإجهاض أحيلَ على التحكيم الملكي "بسرعة"، معتبرةً أنّ أسلوب المشاورات، و"صيغة الحسم في الاختيارات" التي تمّ اعتمادها، هيَ التي أدّتْ إلى عدم توسيع الحالات التي يُسمح فيها بالإجهاض، وأضافت "الحالات التي سيُسمح فيها بالإجهاض بناء على نتائج المشاورات لنْ تفضي إلى حلّ مشكل الإجهاض السري".

وعلى الرغم من تأكيدها على أنّ الحالات التي سيُسمح فيها بالإجهاض "مُهمّة"، إلا أنّ اجبابدي اعتبرت أنّها "لن تحلّ المشكل لكونها لا تمثّل سوى 10 في المائة من حالات الإجهاض السرّي في المغرب"، وأضافت "لابدّ من أخذ باقي الحالات بعيْن الاعتبار، والبحث عن علاج للدوافع التي تدفع النساء إلى اتخاذ هذا القرار الصعب". وفي حين أوضحت اجبابدي أنّ اتحادَ العمل النسائي معَ السماح بالإجهاض في فتْرة معيّنة (قبْل أن يصير الجنين كائنا حيّا)، قالت فاطمة مغناوي "نحنُ نعتبر أنّ النقاش حوْل الإجهاض لا زالَ مستمرا، رغم تقديم خلاصات المشاورات"، وتابعتْ "نحنُ ضدّ تجزيء الموضوع، ويجبُ أنْ يكونَ النقاش مرتبطا بحقّ المرأة في الصحة".

من ناحية أخرى، قالتْ عائشة لحيان، حينَ حديثها عن مسوّدة مشروع القانون الجنائي، إنَّ مُعدّي المشروع كانَ بإمكانهم أنْ يُلغوا عقوبة الإعدام، وذلك بالرجوع إلى الأعراف الأمازيغية التي كانتْ سائدة في المغرب، "حيثُ كان المجتمع متسامحا، وكانَ يضعُ عقوباتٍ لردْع المجرمين، بَدلَ الإعدام، لكنّ الحكومة لم تستحضر هذه الأعراف"، تقول لحياني.

http://www.allpress.pro/preface/316888/%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D8%AA:-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%84%D9%85-%D8%AA%D8%B1%D9%92%D9%82%D9%8E-%D9%84%D9%85%D8%A7-%D8%AC%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1.html

حقوقيون يحذرون من إشراف مجلس اليزمي على "آلآلية الوطنية للوقاية من التعذيب"

حذر حقوقيون خلال مائدة مستديرة حول «مناهضة التعذيب، بين التزامات المغرب والآلية الوطنية للوقاية من التعذيب" نظمتها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية فرع المغرب، يوم الثلاثاء 16 يونيو 2015 بمقر نادي هيئة المحامين بالرباط، شارك فيها ممثلو هيئات حقوقية وطنية وحضرها عدد كبير من المتتبعين والمهتمين، من إسناد الاشراف على الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب للمجلس الوطني لحقوق الانسان.

و اعتبر عدد من ممثلي منظمات حقوقية وازنة كالعصبة المغربية لحقوق الانسان و الجمعية المغربية لحقوق الانسان و مرصد العدالة بالمغرب و منتدى الكرامة، ان المجلس الوطني فقد للاستقلالية عن السلطة و أن عددا من الملفات العالقة لحالات الاختفاء القسري لم يستطع الكشف عنها.

و اعتبر عبد السلام الشاوش من مرصد العدالة، ان المجلس لم يكشف حتى عن تقارير لجان تقصي بعثها لعدد من المناطق اثناء نشوب أحداث اجتماعية. و هو ما اشار اليه ايضا محمد الزهاري رئيس العصبة المغربية ، حيث نبه الى ان المجلس لم يشر لمن تسبب في مقتل كمال العماري، مشددا أن مجلس اليزمي غير مؤهل اليوم للاشراف على الالية الوطنية للوقاية من التعذيب.

و اعتبر عبد الاله بنعبد السلام نائب رئيس الجمعية ، أن المجلس الوطني، لا يقوم بسوى بتلميع صورة الدولة فهو قام بزيارة مركز تمارة و صرح بأنه مركز إداري. و شدد بنعبد السلام أن اسناد الالية للمجلس الوطني ، يعني إرادة الدولة في تأميم الفعل الحقوقي بالمغرب. و سخر بنعبدالسلام من تبرير الأمين العام للمجلس محمد الصبار في ندوة سابقة ، الذي قال ان اشراف المجلس على الآلية هو اقتصاد للمال العام نظرا لكثرة المجالس القائمة. و اعتبر بنعبد السلام أن القول بترشيد النفقات فيما يخص الآلية هو مثار للسخرية ، لان القضية لم تطرح سوى مع الوقاية من التعذيب في حين أن إهدار المال العام غير مطروح للمجالس الاخرى.

و شارك في اللقاء حقوقيون وعلاميون، ومزظف من المجلس الوطني لحقوق الإنسان جاء ليكتب تقريرا لرؤسائه، في حين تغيب عنها ممثلو مؤسسات وطنية وحكومية تمت دعوتها للمشاركة بدعوى أن الشروط غير متوفرة للنقاش.

يذكر أن المغرب صادق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، حيث أضحى الدولة ال76 في العالم التي تنضم إلى هذا البروتوكول.

و يسير الاتجاه العام في المغرب نحو إسناد هذا الدور للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، والمعتمد من طرف اللجنة الدولية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الصنف "أ" (الصنف الأول) و هو ما تعارضه جمعيات حقوية وازنة.

يشار إلى أن المملكة المغربية صادقت في 21 يونيو 1993 على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المعتمدة من طرف الأمم المتحدة في 10 دجنبر 1984، وقدمت لحد الآن أربعة تقارير دورية، وتفاعلت مع التوصيات الصادرة عن لجنة مناهضة التعذيب عقب فحص تلك التقارير. كما أنها شرعت في إجراءات الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، من خلال الموافقة عليه في المجلس الحكومي المنعقد في 26 ماي 2011 وفي المجلس الوزاري المنعقد في 9 شتنبر 2011، قبل أن يصادق عليه البرلمان.

ويلزم البروتوكول الاختياري كل بلد طرف باتخاذ تدابير فعالة لمنع أعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في أي إقليم يخضع لولايته. ويهدف إلى إنشاء نظام قوامه زيارات منتظمة تضطلع بها هيئات دولية ووطنية مستقلة للأماكن التي يحرم فيها الأشخاص من حريتهم، وذلك بغية منع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

http://zoompresse.com/news7181.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو بجنيف إلى اتخاذ تدابير لمواكبة الفتيات في مسارهن المدرسي

دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ام sالثلاثاء بجنيف، إلى اتخاذ تدابير لمواكبة الفتيات في مسارهن المدرسي وتكريس مقاربة النوع الاجتماعي لدى جميع الفاعلين.

وفي هذا الصدد، أكدت ربيعة الناصري، عضو بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان في كلمة ألقتها في إطار فعاليات الدورة 29 لمجلس حقوق الإنسان، إن "أجرأة حق الفتيات يستوجب بذل جهد فعال وتوعية جميع الفاعلين في الحقل السياسي والتعليمي والاجتماعي".

واعتبرت الناصري في هذا السياق، أنه بات من الضروري اتخاذ تدابير محددة تروم بالأساس "مواكبة الفتيات في مسارهن المدرسي، لاسيما خلال فترة ما بين المرحلة الابتدائية والثانوية".

وذكرت بهذا الخصوص بالرؤية الاستراتيجية 2015-2030 التي وضعها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والتي تقوم على أساس تكافؤ الفرص، والتعليم الجيد للجميع، والارتقاء الاجتماعي.

وأوضحت أن هذه الرؤية جاءت "لمواجهة أوجه القصور والاختلالات الرئيسية التي تم تحديدها"، خصوصا في تجلياتها المرتبطة بعدم المساواة في الولوج للتعليم، الذي لا يزال يطال الأطفال في العالم القروي، لاسيما الفتيات.

لأجل ذلك، تضيف الناصري، أوصى المجلس في مذكرته بتاريخ نونبر 2014، بأن هذا الإصلاح ينبغي أن يستحضر مبادئ الإنصاف والمساواة، معتبرة أن المقاربة العادلة تبقى رهينة بقدرة المؤسسات على كشف الأسباب ومظاهر عدم المساواة في ما يتعلق بالولوج للتمدرس واقتراح حلول تتلاءم والاحتياجات المعبر عنها، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الخاص للفتيات بالوسط القروي أو اللواتي من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وحسب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فإن قدرة المؤسسات على إيجاد حلول ملائمة لدعم ولوج الفتيات إلى المنظومة التعليمية يتطلب بذل مجهود خاص من أجل التوعية والتكوين ومأسسة مقاربة النوع الاجتماعي لدى جميع الفاعلين المعنيين بالتعليم، خصوصا فئة المدرسين.

كما ذكرت بأن المجلس أوصى أيضا بترسيخ إصلاح التعليم وفق مبادئ ذات طابع شمولي وعدم التمييز وقبول وإدارة التنوع، مشددة على استعجالية ونجاعة تفعيل هذه المبادئ، سيما بالنسبة للأجيال القادمة.

http://www.almaghribtoday.net/home/pagenews/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%AC%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8.html

http://www.aljihatalmaghribia.com/news.php?extend.5064

اتفاقية توأمة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي

16 ساعة مضت 12 زيارة

وقع إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وميشيل كوهلر مدير الجوار المتوسطي باللجنة الأوروبية أمس الثلاثاء، اتفاقية توأمة مؤسساتية بهدف تعزيز القدرات التنظيمية والتقنية للمجلس.

ويهدف مشروع اتفاقية التوأمة، الذي يدخل في إطار تنفيذ برنامج دعم خطة عمل المغرب – الاتحاد الأوروبي، إلى تعزيز القدرات التقنية لأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان وطاقمه الإداري ولجانه الجهوية من أجل حسن الاضطلاع بمهامهم واختصاصاتهم في مجال حقوق الإنسان، حيث ستسهر على تنفيذ هذا المشروع الممول من طرف الاتحاد الأوربي بغلاف مالي يزيد على 13 مليون درهم والذي سيمتد على مدى 24 شهرا؛ كل من اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان بفرنسا، ومعهد لودويج بولتزمان لحقوق الإنسان بالنمسا ومركز التعاون القانوني الدولي بهولندا.

http://www.infomedia.ma/2015/06/17/109925/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%A3%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82

مسودة القانون الجنائي محور ندوة دولية بالبرلمان المغربي

الأربعاء 17 يونيو 2015 - 21:27 مساءً

أسامة اراشيدي: ناظورإينو

نظم **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، الوداية الحسنية للقضاة، نادي القضاة، الجمعية المغربية للمرأة القاضية، جمعية هيئة المحامين بالمغرب، تحالف ربيع الكرامة، الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، اللجنة الدولية للحقوقيين والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، ندوة دولية حول "القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية: رهانات إصلاح"، وذلك يومي الاثنين 15 والثلاثاء 16 يونيو 2015 بمقر مجلس النواب بالرباط.

وتأتي هذه الندوة، التي تحظى كذلك بدعم موقع العلوم القانونية « Mاروچضرويت »، في إطار شراكة متميزة لمنظمات حقوقية وازنة والجمعيات المغربية الرئيسية لمهنيي القضاء.

وشهدت أشغال هذه الندوة الدولية، التي افتتح أشغالها السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، أكثر من 50 مداخلة من قضاة ومحامين وأساتذة جامعيين من كليات بطنجة، سلا، أكادير، وجدة، مكناس، الرباط، فاس، المحمدية ومراكش. كما أغنى أشغالها مجموعة من المتخصصين في القانون والباحثين من تونس، الأردن، فرنسا، سويسرا والسينغال.

وتأتي هذه الندوة انطلاقا من القناعة المشتركة لهذه المؤسسات والجمعيات المنظمة بالأهمية الاستراتيجية للإصلاح الجاري حول القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار، وفق المنظمين، المقتضيات المتقدمة التي أتى بها دستور 2011، وتوسيع ممارسة المغرب الاتفاقية والتوافق الواسع حول توصيات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة والتطورات الدولية الأخيرة المرتبطة بالأنظمة الجنائية الوطنية.

وتتوخى الندوة تحقيق هدفين رئيسين يتمثلان في تحديد الرهانات الأساسية لإصلاح التشريع الجنائي من خلال مسودتي مشروعي القانون الجنائي والمسطرة الجنائية؛ ومن جهة أخرى تحديد التعديلات الرئيسية التي يمكن إدخالها على مسودتي مشروعي القانونين، في أفق وضع سياسة جنائية قائمة على حقوق الإنسان.

وجدير بالذكر أن أشغال هذه الندوة افتتحت يوم الاثنين 15 يونيو 2015 بمقر مجلس النواب ابتداء من الساعة التاسعة صباحا ، كما أن الجريدة الإلكترونية ناظورإينو كانت حاضرة و أعدت لكم التقرير التالي :

http://nadorino.com/

مسودة القانون الجنائي محور ندوة دولية بالبرلمان المغربي

مازوجة سيتي _ أسامة راشيدي

نظم **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، الودادية الحسنية للقضاة، نادي القضاة، الجمعية المغربية للمرأة القاضية، جمعية هيئة المحامين بالمغرب، تحالف ربيع الكرامة، الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، اللجنة الدولية للحقوقيين والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، ندوة دولية حول "القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية: رهانات إصلاح"، وذلك يومي الاثنين 15 والثلاثاء 16 يونيو 2015 بمقر مجلس النواب بالرباط. وتأتي هذه الندوة، التي تحظى كذلك بدعم موقع العلوم القانونية « Mاروچضرويت »، في إطار شراكة متميزة لمنظمات حقوقية وازنة والجمعيات المغربية الرئيسية لمهنيي القضاء. وشهدت أشغال هذه الندوة الدولية، التي افتتح أشغالها السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، أكثر من 50 مداخلة من قضاة ومحامين وأساتذة جامعيين من كليات بطنجة، سلا، أكادير، وجدة، مكناس، الرباط، فاس، المحمدية ومراكش. كما أغنى أشغالها مجموعة من المتخصصين في القانون والباحثين من تونس، الأردن، فرنسا، سويسرا والسينغال. وتأتي هذه الندوة انطلاقا من القناعة المشتركة لهذه المؤسسات والجمعيات المنظمة بالأهمية الاستراتيجية للإصلاح الجاري حول القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار، وفق المنظمين، المقتضيات المتقدمة التي أتى بها دستور 2011، وتوسيع ممارسة المغرب الاتفاقية والتوافق الواسع حول توصيات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة والتطورات الدولية الأخيرة المرتبطة بالأنظمة الجنائية الوطنية. وتتوخى الندوة تحقيق هدفين رئيسين يتمثلان في تحديد الرهانات الأساسية لإصلاح التشريع الجنائي من خلال مسودتي مشروعي القانون الجنائي والمسطرة الجنائية؛ ومن جهة أخرى تحديد التعديلات الرئيسية التي يمكن إدخالها على مسودتي مشروعي القانونين، في أفق وضع سياسة جنائية قائمة على حقوق الإنسان. وجدير بالذكر أن أشغال هذه الندوة افتتحت يوم الاثنين 15 يونيو 2015 بمقر مجلس النواب ابتداء من الساعة التاسعة صباحا ، كما أن الجريدة الإلكترونية ناظورإينو كانت حاضرة و أعدت لكم التقرير التالي : ناظورإينو : أسامة رشيدي من الرباط . يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد ساهم في النقاش العمومي المتعلق بإصلاح العدالة، بشكل عام، وبعض الجوانب الأساسية من المنظومة الجنائية، بشكل خاص، من خلال مجموعة من الإصدارات (مكافحة الإرهاب، مكافحة العنف ضد النساء، العقوبات البديلة.). كما قدم المجلس مقترحات جوهرية تتعلق بالقضاء العسكري، المسطرة الجنائية، النظام الأساسي للقضاة وتنظيم المجلس الأعلى.

http://www.mazojacity.com/?p=5929

احياء اليوم العالمي للاجئ بالمغرب بطعم اغتراب 60 مليون لاجئ

سعاد أهريرش17

ينظم **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب رواقين للتحسيس بكل من محطة القطار الرباط المدينة ومحطة القطار الدار البيضاء الميناء، مابين 18 و 20 يونيو 2015، وذلك في إطار الاحتفال باليوم العالمي للاجئ تحت شعار "أشخاص عاديون يعيشون ظروفاً غير عادية".وتأتي هذه المبادرة بهدف " الالتقاء بالجمهور المغربي العريض وتحسين فهمه لوضع اللاجئ" وفتح المجال أمام العديد من اللاجئين "لحكي قصص حياتهم ومساراتهم في بلدانهم الأصلية وكذا التواصل مع الناس" بحضور ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمفوضية السامية وكذا ممثلين عن الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وكذا عدد من اللاجئين.هذا وستحتفل مؤسسة الشرق والغرب، شريكة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بهذا اليوم العالمي من خلال تنظيم ورشات وحلقات تنشيط بمركزيها بالرباط ووجدة.يشار الى أن اليوم العالمي للاجئ الذي يصادف 20 يونيو لهذه السنة يحتفل بأكثر من 60 مليون شخص حول العالم أجبروا على الفرار من منازلهم بسبب الحرب أو انتهاكات حقوق الإنسان.

http://qushq.com/%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A8%D8%B7%D8%B9/

La nouvelle Tribune

Projet de réforme du Code Pénal

Quand Ramid s'invite chez El Yazami

939-6

Au CNDH, cette fois-ci, le ministre de la Justice Mustafa Ramid a tenu à préciser que le projet de réforme du code pénal ne concerne pas uniquement les droits et libertés, mais vise aussi à lutter contre le crime et à prévenir ce phénomène. Il s'agit d'un texte aux caractéristiques spécifiques et dont le projet de réforme fait l'objet d'un intérêt particulier par rapport à d'autres lois, étant donné qu'il traite et organise le cadre du licite et de l'illicite en matière des relations humaines et de celles liant l'individu aux institutions et aux valeurs de la société, a-t-il ajouté. Il a fait également savoir que les nouveautés du Code Pénal sont liées notamment à la préservation du cadre général régissant cette loi et à l'ajout de principes généraux, à travers la réorganisation de la responsabilité de la personne physique, le renforcement du contrôle judiciaire dans le domaine pénal, la consécration du règlement des litiges à l'amiable, la dépénalisation de certains actes et la révision de certaines peines.

Evoquant la peine de mort, M. Ramid a rappelé que cette sentence fait l'objet de divergences sur le plan international et pas uniquement national, ajoutant que la Constitution n'interdit ni de prononcer la peine capitale ni son abolition.

Pour sa part, le président du CNDH, Driss El Yazami, a plaidé, dans le même sens, pour un Code pénal fondé sur une approche rationnelle et fixant des limites en terme de pénalisation, pour dépénaliser les cas qui ne peuvent plus être considérés comme des crimes sur les plans social et des droits humains, ajoutant que cette loi doit être basée sur l'équilibre nécessaire entre la simplification des procédures judiciaires et le renforcement des garanties d'un procès équitable, tout en ne prévoyant pas la peine de mort.

LE CNDH PLAIDE EN FAVEUR DE L'ACCOMPAGNEMENT SCOLAIRE DES FILLES À GENÈVE

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a plaidé, mardi à Genève, pour des mesures d'accompagnement des filles dans leur parcours scolaire et pour l'ancrage de l'approche genre auprès de tous les acteurs.

« Le droit effectif des filles à l'éduction requière un effort ciblé ainsi qu'une prise de conscience de tous les acteurs politiques, éducatifs et sociaux », a affirmé Mme Rabia Naciri, membre du CNDH, devant le 29e Conseil des droits de l'Homme.

Elle s'exprimait au cours d'une réunion plénière du conseil à l'occasion du débat annuel sur les moyens de garantir l'exercice du droit à l'éducation par toutes les filles sur un pied d'égalité.

Dans ce contexte, Mme Naciri a jugé nécessaire d'entreprendre des mesures destinées spécifiquement à « accompagner les filles dans leur parcours scolaire, notamment au moment crucial que représente la transition entre le primaire et le secondaire ».

Elle a rappelé à cet égard la vision stratégique 2015-2030 élaborée par le Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique et fondée sur l'égalité des chances, l'enseignement de qualité pour tous et la promotion sociale.

Cette vision tend, a-t-elle précisé, à « répondre aux carences et aux déséquilibres majeurs identifiés », en particulier les inégalités d'accès à l'éducation qui touchent encore les enfants appartenant au monde rural, en premier lieu les filles.

Dans un souci de favoriser le plein exercice du droit à l'éducation des filles, le conseil recommande dans son mémorandum de novembre 2014 que la réforme soit guidée par les principes d'équité et d'égalité, a poursuivi Mme Naciri. « Une approche équitable dépend de la capacité des institutions à révéler les causes et les manifestations des inégalités en matière d'accessibilité et de proposer des solutions adaptées aux besoins », a-t-elle fait valoir. Il s'agit, selon elle, de prendre en compte la situation particulière des filles vivant en milieu rural, en milieu défavorisé ou en situation de handicap.

Selon le CNDH, cette capacité des institutions à trouver des solutions adaptées pour soutenir l'accès des filles au système d'éducation requière un effort particulier de sensibilisation, de formation et d'institutionnalisation de l'approche genre auprès de tous les acteurs du milieu de l'éducation, notamment le corps enseignant.

Elle a également rappelé que le conseil recommande d'ancrer la réforme de l'éducation dans des principes d'inclusion, de non-discrimination, d'acceptation et de gestion de la diversité. « Ces principes doivent être mis en place en tant que principes opérationnels afin d'inculquer aux générations futures un esprit critique et ouvert », a conclu Mme Naciri.

http://lnt.ma/le-cndh-plaide-en-faveur-de-laccompagnement-scolaire-des-filles-a-geneve/

المغرب يحتفي باللاجئين في محطات القطار

يحتفل المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باليوم العالمي للاجئ في الفترة ما بين 18 و 20 من الشهر الجاري.

يطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حملات تحسيسية وحملات عالمية للتواصل.

"أشخاص عاديون يعيشون ظروفا غير عادية" هو الشعار الذي أختاره المجلس والمفوضية لتسليط الضوء على وضع اللاجئين.

ويقيم المجلس والمفوضية رواقين للتحسيس بكل من محطة القطار الرباط المدينة ومحطة القطار الدار البيضاء الميناء.

وسيستضيف الرواقين ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمفوضية السامية وكذا ممثلين عن الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة وكذا عدد من اللاجئين.

فضاء التحسيس	محطة القطار الرباط-المدينة	18-20 يونيو من 15:00 إلى 19:00 21:00 إلى 00
فضاء التحسيس	محطة القطار الدار البيضاء-الميناء	18-20 يونيو من 15:00 إلى 19:00 21:00 إلى 00

برنامج أنشطة مؤسسة الشرق والغرب، شريك المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

يوم للأنشطة الترفيهية والثقافية وأنشطة لفن الطبخ لفائدة اللاجئين، ألعاب، ورشات وإبداعات فنية	مركز مؤسسة الشرق والغرب بالرباط	17 يو من 10:00 إلى 00
ورشة للتلاقح الثقافي في مجال الطبخ (سوريا، فلسطين، اليمن)	مركز مؤسسة الشرق والغرب بالرباط	19 يو -18 h
إفطار جماعي للاحتفال برمضان مع اللاجئين : مركز مؤسسة الشرق والغرب بالرباط	مركز مؤسسة الشرق والغرب بالرباط	19 يو من 19:00 إلى 00
إفطار جماعي للاحتفال بأول أيام رمضان مع اللاجئين : مركز مؤسسة الشرق والغرب بوجدة	مركز مؤسسة الشرق والغرب بوجدة	19 يو من 19:00 إلى 00
يوم تحسيس حول قضية اللجوء	مركز مؤسسة الشرق والغرب بالرباط	20

ويرى المجلس أن الهدف في هذه المبادرة هو الالتقاء بالجمهور المغربي العريض وتحسين فهمه لوضع اللاجئين في فرصة لتحقيق شعار الحملة على المستوى العالمي.

ويقول المجلس والمفوضة في بلاغ مشترك أنه ستتاح الفرص للعديد من اللاجئين لحكي قصص حياتهم ومساراتهم في بلدانهم والتواصل مع الناس.

ويحتفل العالم باليوم العالمي للاجئ في الـ20 من شهر يونيو من كل سنة.

وتحتفي المفوضية السامية بأكثر من 60 مليون شخص حول العالم أجبروا على الفرار من منازلهم بسبب الحرب أو انتهاكات حقوق الإنسان

ووضعت المفوضية رهن إشارة اللاجئين موقعا الكترونيا ليتقاسموا قصصهم مع العموم، وليشاطروا اهتماماتهم أيضا، في فرصة لإظهار أنهم أشخاص عاديون يعيشون ظروفاً غير عادية.

http://www.medias24.com/ar/NATION/2303.html

1.000 amendements reçus par le ministère de la Justice pour le projet de Code pénal

C'est le chiffre annoncé par Mustapha Ramid, ministre de la Justice et des Libertés, concernant les amendements reçus par son département pour le projet de Code pénal. Ramid a affirmé que ce texte ne devra pas refléter les orientations de son seul ministère, mais de l'ensemble de la société, et qu'il est disposé à tout étudier.

Le ministre a expliqué que le projet n'a pas été conçu uniquement par les cadres de ses ministères mais par une commission composée de magistrats, d'avocats et d'universitaires, dont certains sont partis avant la fin de la mission. lors d'une rencontre d'études organisée par **le Conseil national des droits de l'Homme au parlement, le président du CNDH Driss el Yazami** a exprimé le vœu que « ce projet recèle plus de libertés que de sanctions, que les peines privatives de libertés soient réduites au plus, et que celles qui doivent être maintenues soient remplacées autant que faire se peut par les peines alternatives ».

Pour Mustapha Ramid, qui défend la peine de mort, « l'article 20 de la constitution qui affirme le droit à la vie n'interdit pas explicitement la peine capitale, ni ne s'oppose à son interdiction ». Le Maroc s'achemine vers l'abolition de ce châtiment, mais il faut laisser du temps au temps, selon le ministre, sachant que les crimes passibles de peine de mort ont été réduits de 31 à 8, et que sur ces 8, trois sont nouveaux (génocide et crimes contre l'humanité).

La juriste Amina Bouayach a expliqué pour sa part que le projet apporte une certaine confusion entre le droit public et les libertés privées, comme par exemple « l'offense aux religions », qui reste opaque et floue et pourrait entraver la liberté d'expression et de réflexion.

Pour le bâtonnier Mohamed Aqdim, l'important n'est pas tant le Code pénal que le Code de la procédure pénale, seul à même de garantir des procès équitables. Et à cet effet, il s'est étonné du refus du ministère d'imposer la présence d'un avocat dès le début de la garde à vue, alors même que les avocats se sont déclarés disposés à faire le nécessaire pour assurer cette présence dans les commissariats de police, afin d'éviter toute tentation ou tentative de torture et/ou autres mauvais traitements.

http://www.panorapost.com/article.php?id=10849

L'AMBASSADEUR DU MAROC À NEW YORK ÉLU À L'UNANIMITÉ PRÉSIDENT DE LA 3ÈME COMMISSION DE L'AG DE L'ONU

16 JUIN 2015- New York- l'ambassadeur du Maroc à l'ONU, Omar Hilale, a été élu lundi, à l'unanimité des 193 Etats membres des Nations Unies, président de la 3ème Commission pour la 70ème session de l'Assemblée générale des Nations Unies.

L'élection du Maroc, au nom de l'Afrique, à la tête du principal Organe de l'Assemblée générale de l'ONU constitue une reconnaissance internationale des réformes audacieuses entreprises par SM le Roi Mohammed VI dans le domaine des droits de l'Homme, et Son engagement en faveur des causes africaines, soulignent des observateurs au sein des Nations Unies. (MAP)

L'ambassadeur du Royaume à l'ONU a été élu à l'unanimité président de la 3ème commission de l'Assemblée générale des nations Unies. Omar Hilale va ainsi présider le principal organe de l'Assemblée générale de l'ONU. Une élection synonyme d'une bonne nouvelle pour l'Afrique. Un plébiscite au goût d'une reconnaissance pour l'action que mène le Maroc ainsi bien sur le front des droits de l'homme que celui de causes africaines. Il n'est un secret pour personne que sous l'impulsion du Roi Mohammed VI, le Maroc a entrepris des réformes avec à la clé un référendum constitutionnel qui a amplifié le caractère démocratique du Royaume.

A Rabat, existe un parlement ou majorité et opposition issues des urnes siègent. Un **conseil national des droits de l'homme** avec des tentacules dans le Maroc profond collabore étroitement avec le Gouvernement et d'autres technostructures pour faire annoncer la cause des droits humains.

A échelle du Continent, le Maroc ne cesse de décliner sa vocation africaine. Le Roi Mohammed VI multiplie des tournées à travers l'Afrique en vue de promouvoir la coopération entre pays africains. " L'Afrique doit faire confiance à l'Afrique ", tel est le credo de l'Africain Mohammed VI. Dans les cénacles internationaux, Rabat plaide le pour le cas du continent.

* Le commentaire est de Forum des As

http://forumdesas.org/spip.php?article4486

Le Conseil de l'Europe appelle le Maroc à décriminaliser l'homosexualité dans son code pénal

Par : Jaouad Mdidech

Au moment où s'ouvre aujourd'hui le procès de deux gays marocains accusés d'avoir porté atteinte à "la pudeur publique", le Conseil de l'Europe appelle le Maroc à supprimer de l'avant projet du code pénal la criminalisation de l'homosexualité. La commission politique de son assemblée parlementaire a voté à l'unanimité une recommandation dans ce sens.

La criminalisation de l'homosexualité par la législation marocaine ne cesse d'alimenter les plus vives réactions, au Maroc et à l'étranger. Le jour même où s'ouvre le procès des deux hommes homosexuels, de 25 et 38 ans, jugés pour avoir "violé la pudeur public" à proximité de la Tour Hassan de Rabat, la commission parlementaire du Conseil de l'Europe appelle le Maroc à expurger de l'avant-projet du code pénal l'article criminalisant les actes homosexuels.

Le Conseil de l'Europe pour la liberté sexuelle

Votée à l'unanimité des voix par les membres de cette commission, cette motion sera soumise au vote de l'assemblée parlementaire, la plus haute instance du Conseil européen, les 22 et 23 juin prochains. Ce ne sera qu'une formalité, le vote de cette recommandation est assurée, puisque la position du Conseil concernant l'exercice de la liberté sexuelle est connue. Au mois de juin 2013, les mêmes eurodéputés avait déjà voté une motion blâmant le Maroc pour sa législation qui pénalise l'homosexualité. L'avant-projet du code pénal publié sur le site du ministère de la Justice en avril dernier punit en effet toute relation sexuelle hors mariage et toute relation sexuelle entre deux personnes du même sexe, ce qui a provoqué un tollé de protestation de la part des ONG des droits de l'homme et de tous ceux qui sont attachés à l'exercice des libertés individuelles. Même le **Conseil national des droits de l'homme** vient d'exprimer lors d'une rencontre internationale sur le sujet son point de vue. Il est, annonce t-il, "pour un code pénal basé sur une approche dépénalisant des comportements qui constituent une forme d'exercice des libertés individuelles et collectives et son harmonisation avec les conventions internationales ratifiées par le Maroc." La position du Conseil de l'Europe ne pourrait que porter main-forte à ce concert de protestations qui s'exprime dans la rue, par des communiqués et pétitions, et sur les réseaux sociaux, contre les passages liberticides de l'avant-projet du code pénal.

http://www.dimabladna.ma/index.php?option=com_flexicontent&view=items&id=12808